الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع : ...../2020

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

قياس الأداء المصرفي وفق نموذج Dupont و نموذج العائد على الاستثمار المقارنة بين البنك الوطني الجزائري BNA و سوسيتي جنرال الجزائر SGA خلال الفترة (2016-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـــداد الطلبة:
- عجرود سارة
- هريمي آية

إشراف الأستاذ:
رملي حمزة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
رملي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بعلي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

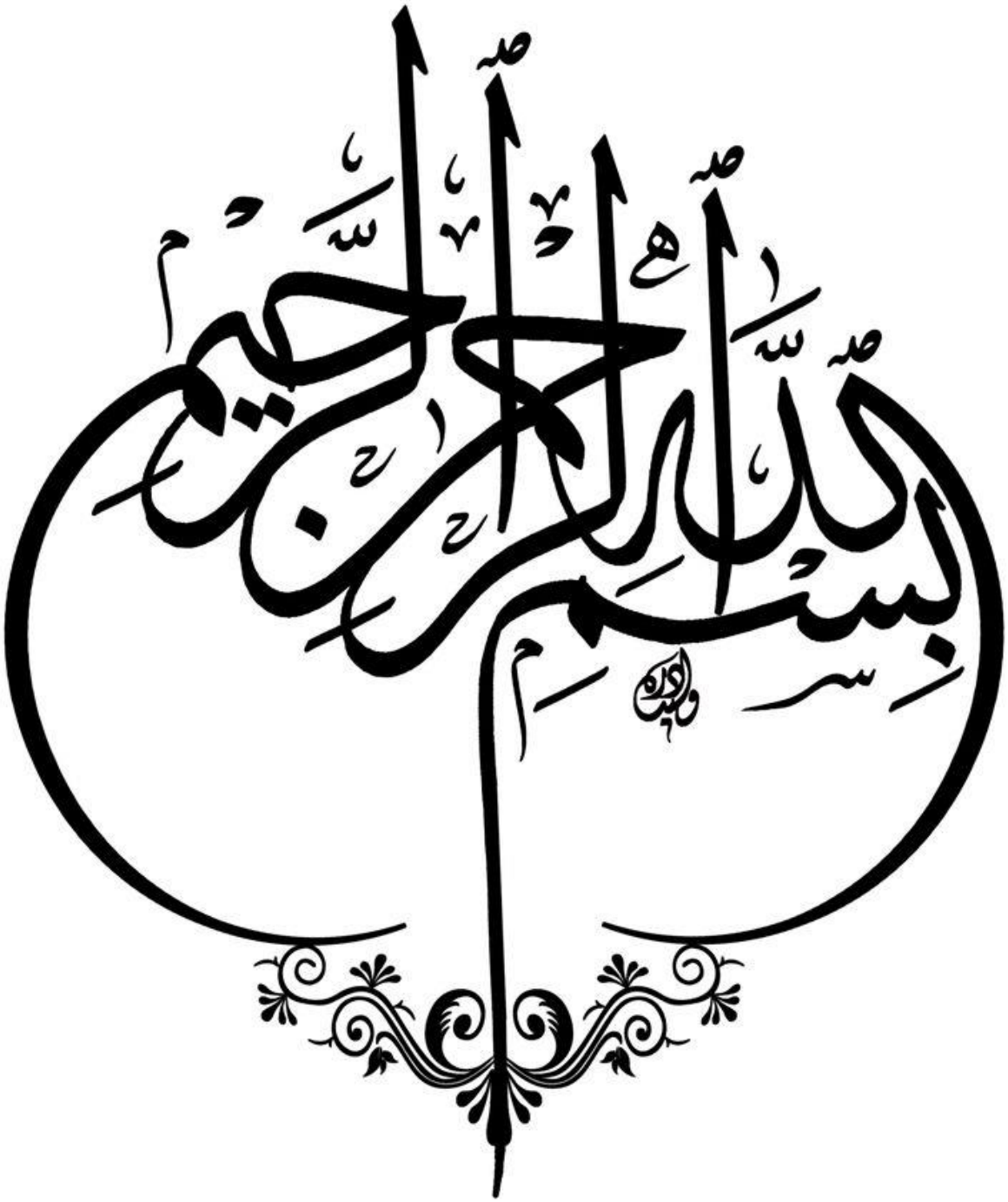
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و تقديـــر

الحمد لله عز وجـل الذي أنار لنـا درب العلـم و المعرفة و أحمد لله على نعمتـه و توفيقـه لنـا في إنجـــاز هذا البحـث المتواضـــع و إخراجـه إلى النـور و نسألـــه عـز و جـل دوام النجـاح و التوفيـــق .

و نتقـدم بجزيـــل الشكـــر و العرفـــان مع فائـــق الاحترام و التقديـــر إلى الأستاذ الفاضل "رملي حمـزة"على إشرافـه و تتبعـه لإنجـاز هذا البحـــث و ما قدمـه لنـا من نصائـح و توجيهـات قيمـة كـان لهـا أثـر في إنجـاز هذا البحث على ما يـــرام

فبـارك الله فيـه و جـزاه الله خيـرا.

كمـا لا يفوتنـا تقديـم جزيـل الشكـر إلى كل الأساتذة في جميـع أطـوار الدراســة.

كمـا لا ننسى تقديـم الشكر لأعضـاء لجنـة المناقشـــة لقبولها مناقشـة و تصويب هذا العمـل البحثي .

و أخيـرا نتقدم بالشكر إلى كل من قـدم لنـا يد المساعدة من قريـب أو بعيـد و إلى كل من جاهد من أجل إتمـــام هذا العمـــل و رفـــع رايـــة العلم.

إهـــداء

باســم من سبب الأسبــاب و خلقنــا من تراب و إليــه المفـر و العقاب ، الحمد لله الذي أوصلنـا إلى هذه الساعـة التي نحن فيها و من علينـا بعطائـه و كرمـه.

إلى كل من طلب العلم مهتديا بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم " **من أراد الآخرة فعليه بالعلم و من أراد الدنيا فعليه بالعلم و من ارادهما معا فعليه بالعلم**".

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها و اقترن رضاها برضا الرحمان و ارتبطت طاعتها بطاعة الخالق " أمي الحبيبة اطال الله في عمرها".

إلى الذي ارشدني إلى طريق النور و الخير و المثابرة "والدي أدامه الله و بارك في عمره"

إلى قرة عيني و فلدة كبدي و أملي في الحياة و أجمل ما رزقني الله في الحياة" إبنتي حبيبتي رامة حفظها الله"

إلى من قاسموني **حياتي** مرها و حلوها" إخوتي حفظهم الله".

إلى كل من شاركني في **"لا اله إلا الله محمد رسول الله"**.

ســـــــــارة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين راجية من الله عز و جل أن يطيل في عمرهما و يرزقهما العافية.

إلى الشموع التي أضاءت لي مشوار حياتي أخي و أخواتي حفظهم الله .

إلـــى الكتاكيت الصغار كل بإسمه .

إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي راجيـــة من الله أن يتقبل مني ثمرة هذا الإجتهـاد.

آيـــــــــــة

ملخص:

تهدف هده الدراسة إلى تقييم الأداء المصرفي لبنكين تجاريين أحدهما وطني تابع للقطاع العام و الآخر أجنبي تابع للقطاع الخاصوالمقارنة بينهما خلال الفترة **(2016 -2018)** وهذا من خلال دراسة إشكالية مهمة تدور حول ما إذا كانت البنوك الوطنية تحقق أداء افضل من البنوك الخاصة العاملة في الساحة المصرفية الجزائرية، و لمعالجة الإشكالية استعملنا المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري للموضوع بالإضافة على اعتمادنا على منهج دراسة حالة من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لحساب العائد على حقوق الملكية ، و في الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم استعمال مؤشرات الأداءمن قبل البنوك في ظل الظروف السائدة قد يعرضها للمخاطر ، حيث وجدنا من خلال هذه الدراسة أن البنوك التابعة للقطاع الخاص تحقق أكثر ربحية مقارنة بالبنوك التابعة للقطاع العام.

الكلمات المفتاحية: الأداء ، قياس الأداء المصرفي ،العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأصول.

ABSTRACT : This study aims to evaluate the banking performance of two commercial banks,one of which is a national affiliated to the public sector and the other is a foreigner affiliated with the private sector,and a comparison between them during the period 2016,2018 and this through an important problematic study revolves around whether national banks achieve better performance than private banks operating in the Algerian banking arena and to address the problem,we used the descriptive approach to brief the theoretical side of the topic in addition to our reliance on the case study approach by dropping the theoretical side to the practical side to calculate the return on property rights and in the end the study reached a set of results,the most important of which is the failure to use performance indicators by banks under the prevailing circumstances it my expose it to risks,as we found through this study that banks affiliated with the private sector are more profitable compared to banks affiliated with the public sector.

Key words: performance,banking performance measurement,return on equity,return on assets

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
بسملة	
شكر و عرفان	
إهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
شرح المصطلحات	V
المقدمة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	05
المبحث الأول:مفاهيم حول الأداء المصرفي	06
المطلب الأول:مفهوم الأداء	06
المطلب الثاني:مفهوم الأداء المصرفي	08
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي	09
المطلب الرابع:قياس الأداء المصرفي	11
المبحث الثاني:نماذج قياس الأداء المصرفي	14
المطلب الأول:نموذج العائد على الاستثمار	14
المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية Dupont	16
الفرع الأول: الجدور التاريخية لنموذج العائد على حقوق الملكية	16
الفرع الثاني:مفهوم نموذج العائد على حقوق الملكية	17
الفرع الثالث: مؤشرات القياس وفق نموذج العائد على حقوق الملكية	17
المطلب الثالث:نماذج أخرى	20
الفرع الأول:معياري القيمة EVAو MVAكنموذج لقياس الأداء المصرفي	20
الفرع الثاني : بطاقة الأداء المتوازن	22
الفرع الثالث: نموذجCAMELS	23

المبحث الثالث: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول:الدراسات العربية و الأجنبية	25
المطلب الثاني:مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني:دراسة حالة كل من البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر	
تمهيد	29
المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة	30
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	30
الفرع الأول: عينة الدراسة	30
الفرع الثاني: طريقة جمع معطيات الدراسة	31
المطلب الثاني:أدوات الدراسة	32
المبحث الثاني:تحليل النتائج و مناقشة الفرضيات	33
المطلب الأول: عرض و تحليل النتائج	33
الفرع الأول: عرض النتائج	33
الفرع الثاني: تحليل النتائج	35
المطلب الثاني:مناقشة الفرضيات	36
الخاتمة	38
قائمة المراجع	40
الملاحق	

قائمة الجداول، الأشكال، الملاحق وشرح المصطلحات والرموز

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مؤشرات قياس العائد في البنوك التجارية	18
(2-1)	مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية	20
(3-1)	معاني الحروف لنموذجCAMELS	24
(1-2)	معدل العائد الاستثمارللبك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر	33
(2-2)	معدل هامش الربح للبك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر	33
(3-2)	معامل منفعة الأصول للبك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر	34
(4-2)	معدل الرفع المالي للبك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر	34
(5-2)	معدل العائد على حقوق الملكية للبك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر	35

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	طريقة حساب العائد على حقوق الملكيةROE	18

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم01	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2016 للبنك الوطني الجزائري	44
الملحق رقم02	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2017 للبنك الوطني الجزائري	46
الملحق رقم03	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2018 للبنك الوطني الجزائري	48
الملحق رقم04	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2016 لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	50
الملحق رقم05	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2017 لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	52
الملحق رقم06	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2018 لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	54

شرح المصطلحات و الرموز

الاختصارات	الدلالة باللغة الإنجليزية	الدلالة باللغة العربية
ROE	The Return on Eauity Model	العائد على حقوق الملكية
ROA	The Return on Assets	العائد على الإستثمار
EM	Equity Multiplier	مضاعف حقوق الملكية
PM	Profit Margain	هامش الربح
AU	AssetsUtilization	منفعة الأصول

مقدمـــــة

نشهد في العصر الحديث العديد من التغيرات و التطورات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية منها و الاجتماعية و العلمية ، و التي تأثرت بها العديد من الأنشطة الرئيسية في اقتصاد الدولة و أهم نشاط تأثر بها النشاط المصرفي ، هدا الأخير الذي يعد عصب الاقتصاد و المحرك الرئيسي له خاصة و أنه يعتبر الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية ، فهو يلعب دورا هاما في تمويل الحركة التنموية في البلاد ،و لأهمية هدا النشاط أصبح من الضروري متابعة المستجدات و التغيرات التي تمس بهذا النشاط ، هذه المتابعة و التي يعبر عنها بقياس الأداء(تقييم الأداء).

يعتبر قياس الأداء المصرفي في البنوك التجارية سواء كانت وطنية أو أجنبية موضوعا دو أهمية بالغة و خاصة في الوقت الراهن فهو عملية ضرورية و ملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات و إصلاحات ،و يتطلب ذلك مجموعة من الأدوات و الأساليب و التقنيات التي تسهل عملية التقييم.

و مما سبق ذكره نطرح الإشكالية الرئيسية للموضوع على النحو التالي:

1- طرح الإشكالية:

هل هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية تبرز لنا مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر وفق نموذج العائد على الاستثمار؟
- هل هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر وفق نموذج العائد DuPont؟

و كمحاولة أولية سوف نضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:

2- الفرضيات:

- **الفرضيةالرئيسية:** يوجد اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر يرجح لهذا الأخير؛
- **الفرضية الأولى:** يوجد اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوستي جنرال الجزائر وفق نموذج العائد على الاستثمار يرجح لبنك سوسيتي جنرال الجزائر ؛
- **الفرضية الثانية:** يوجد اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوستي جنرال الجزائر وفق نموذج Dupont يرجح لبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في معالجة موضوع قياس الأداء المصرفي؛
- الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص؛
- تقديم فكرة عن عملية قياس الأداء التي تقوم بها البنوك و أساليب قياسها.

4- أهمية البحث:

انطلاقا مما سبق يمكن أن تظهر أهمية البحث فيما يلي:

- تمس الدراسة قطاع أساسي و مهم في أي اقتصاد، و هو القطاع المصرفي من خلال البنوك التجارية و الذي يعتبر من بين أهم القطاعات الممولة للاقتصاد الوطني ؛
- أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية لمعرفة ما حققته البنوك محل الدراسة من نتائج و للمقارنة بينهم خلال فترة الدراسة.

5- أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

- محاولة فهم و تحليل معايير تقييم أداء البنوك التجارية في البنوك عينة الدراسة؛
- التعرف على واقع تقييم الأداء و خاصة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية في البنوك العمومية و البنوك الخاصة؛
- المقارنة بين البنوك عينة الدراسة لمعرفة أيها أحسن أداء في مجال الربحية،

6- حدود البحث:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي :

- الحدود المكانية: ستتم هده الدراسة على البنوك التجارية و هي البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال بالجزائر؛
- الحدود الزمانية : للفترة الممتدة من 2016 -2018 وهدا حسب التقارير المالية لكلا البنكين.

7- منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الفصل الأول هذا بعرض المفاهيم الأساسية للأداء و قياس الأداء المصرفي و كذا نماذج القياس و تم التركيز على نموذج العائد على حقوق الملكية.

و في الفصل الثاني اعتمدناالمنهج دراسة الحالة، حيث تناولت هذه الدراسة تحليل الميزانيات و جدول حسابات النتائج للبنكين.

8- صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي أثرت على البحث أثناء إعدادهما يلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية؛
- صعوبة الحصول على المراجع بسبب عدم القدرة على التنقل إلى المكاتب الجامعية بسبب الظروف التي تمر بها البلاد جراء انتشار فيروس كورونا المستجد.

9- هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف المنوطة به ، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول: يتضمن الجانب النظري للدراسة .
- الفصل الثاني: يتضمن الجانب التطبيقي للدراسة
- الخاتمة :قدمنا ملخصا عاما عن الموضوع و أهم النتائج المتوصل إليها ، فضلا عن مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التي نأمل من خلالها أن تكون دراسات في المستقبل.

الفصـل الأول:

الإطـار النظري للدراسـة

تمهيد:

يعد مصطلح الأداء من أكثر المصطلحات الإدارية استعمالا ، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها ، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات الإدارية و الدراسات المحاسبية ، و لقد سعت الشركات قديما و حديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة و الفعالية التي تمت صياغتها لاستمرارية الشركة في ظل الظروف و التحديات الحرجة للغاية، كازدياد حدة المنافسة و استخدام تقنية المعلومات و الاتصالات ، فضلا عن البحث عن أساليب جديدة و معاصرة تنسجم و التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة العولمة و غيرها من المفاهيم الاقتصادية الحديثة الأمر الذي استدعىاهتمام الشركات برفع مستوى أدائها.

و تكتسي عملية قياس الأداء أهمية بالغة في بيئة الأعمال كونها تمكن المحلل من الوقوف على واقع المؤسسة، لتبيان نقاط القوة و نقاط الضعف فيها، و تعتبر المصارف أهم المؤسسات الاقتصادية لما لها من دور رئيسي في عمليات تمويل الأنشطة و المشاريع، و عليه كان جديرا بنا القيام بعملية قياس أداء هذه المؤسسات، باستعمال مختلف المعايير و الأدوات الخاصة بذلك.

بناءا على ما سبق حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق للنقاط التالية:

- المبحث الأول : مفاهيم حول الأداء المصرفي
- المبحث الثاني : نماذج قياس الأداء المصرفي
- المبحث الثالث :الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم حول الأداء المصرفي

عرف مفهوم الأداء تحولات هامة عبر تاريخ تطور المنظمات ، و ذلك بسبب التغيرات الكبيرة التي عرفتها العوامل المؤثرة فيه، الأمر الذي أدى إلى تغيير و تطور في مفهوم الأداء و أساليب و مؤشرات تقييمه.

المطلب الأول:مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما جوهريا و هاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام ، وهو يمثل القاسمالمشترك لاهتمامعلماء الإدارة ، ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية و عنصرا محوريا لجميع فروع و حقوق المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الاستراتيجية، فضلا على كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف منظمات الأعمال و الذي يتمحورحوله وجود المنظمة من عدمه. وعلى الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تتناول الأداء ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد له علىالرغم من تعدد و اتساع الأبعاد و المنطلقات البحثية ضمن موضوع الأداء، و استمرار المنظمات بالاهتمام و التركيز على مختلف جوانبه ، يبقى موضوع الأداء مجالا خصبا للبحث و الدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات و العوامل البيئية ، سواء كانت الداخلية أو الخارجية منها، و تشعب و تنوع تلك المتغيرات و تأثيرها المتبادل معه .فالأداء مفهوم واسع ، و محتوياته متجددة بتجدد وتغير و تطور أي من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعها ، ولاتزال الإدارات العليا في منظماتالأعمال مستمرة في التفكير بموضوع الأداء طالما أن تلك المنظمات موجودة، إضافة إلى أن الانشغال بمناقشة الأداء بوصفه مصطلحا فنيا، وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها و القواعد الأساسية لقياسه ما زال مستمرا.[1]

الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المقاييس و المعايير التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها المدراء و المنظمات. و يعد الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل في طياتها نكهة العمل و ديناميكيته و الجهد الهادف، و هو يقترح فصل العمل الجيد عن السيئ، و بدلك أصبح الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين في كافة المستويات الهرمية و لكافة أنواع المنظمات، لأن مخرجات هذا الأداء قد تكونذات آثار ضارة بأرباح المنظمة أو قد تكون أساسية لبقائها و استمرارها، وبناءا عليه فإن الأداء هو واحد من المؤشرات الهامة عن مدى نجاح المنظمة و فعاليتها في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة لها.[2]

---

[1] – وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن**، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص37 38

[2] – فلاح حسن الحسيني ز مؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر**،ط3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 2031

وعليه يمكن تعريف الأداء على أنه انعكاس لقدرة المنظمة و قابليتها على تحقيق أهدافها، أو انعكاس لكيفية استخدامها للموارد المالية و البشرية و المادية و استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[1]

كما يمكن تعريف الأداء بأنه درجة تحقيق و إتمام الفرد للمهام المكونة للوظيفة التي يشغلها ، و هو يعكس أيضا الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة، و للتوضيح أكثر فإن مفهوم الأداء يختلف عن مفهوم الجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد[2].

كذلك دهب الباحثان ROBINS &Wiersema في تعريفهم للأداء أنه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد ، في حين أشار كل من Miller &Brmiley إلى أن الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها و توجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة ، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية و البشرية و استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

أما وجهة نظر كل من Wahar& Pearce لمفهوم الأداء فتمثلت في النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها و التأثيرات الخارجية و استغلالها من قبل المنظمة في تحقيق أهدافها، أما Collis &Montgomery عرفاه على أنه مزيج الموارد و القدرات المميز للمنظمة هو الذي يحدد مدى كفاءة و فعالية المنظمة في أدائها .

و مثل سابقيه عرف الباحث David الأداء بصفة عامة عن طريق وصفه إياه بنتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعية.[3]

إن الأداء هو تعبير عن كيفية توظيف الشركة لمواردها المتاحة على وفق معايير محددة و بطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة و الطويلة الأمد بغية الاستمرار في مجال الأعمال.

و كذا يمكن تعريف مصطلح الأداء بأنه القيام بالشيء أو تأدية عمل محدد أو إنجاز مهمة أو نشاط معين ، بمعنى أن الأداء هو قيام الشخص بسلوك ما ، و ذلك لتحقيق هدف معين ، قد يكون إشباع حاجة معينة أو حل مشكلة ما أو التخطيط لمشروع ما ..... و في إطار المؤسسة أو التنظيم يمكن تعريف الأداء بأنه المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع و خدمات.[4]

من خلال مجمل التعاريف السابق ذكرها نلاحظ أن هناك اختلافات في وجهات النظر و لكن أغلبها أجمع على أن الأداء هو النتيجة النهائية لقدرة و إمكانيات الشركة على تحقيق أهدافها بالاعتماد على مواردها المتاحة و في ظل البيئة التي تنشأ بها الداخلية منها و الخارجية .

---

[1] – مهدي عطية محي الجبوري ، **مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي**، دراسة تطبيقيو مقارنة بين مصرف الرافدين و المصرف التجاري العراقي خلال عام 2002 ، مجلة الرافدين ، العدد 113 ، المجلد 53 ، بغداد ، العراق ،2013 ، ص 36

[2] – فداء محمود حامد ،**إدارة الجودة الشاملة** ،ط3،دار البداية للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن،2012،ص 106.

[3] – وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره ، ص 88 89.

[4] – مدحت أبو الناصر ،**الأداء الإداري المتميز**،ط1،المجموعة العربية للتدريب و النشر ،القاهرة ، مصر ،2012،ص 64 65.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المصرفي

يعد الأداء المصرفي من أكثر ميادين الأداء استخداما لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية ، لأنه يمتاز بالاستقرار و الثبات و يساهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل و الصحيح ، و بالتالي فالأداء المصرفي ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساباالأرباح و الخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.[1]

أما مصطلح الأداء المصرفي فهو مفهوم صعب التعريف ، و بالتالي للوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح الأداء المصرفي لابد من تحليل و قياس النتائج النهائية انطلاقا من القوائم المالية ، و ذلك باستخدام العديد من المعايير الخاصة بذلك ،حيث أن العديد منالدراساتاعتبرت كلا من معيار العائد على الاستثمار و معيار العائد على حقوق الملكية أهم المعايير لقياس الأداء المصرفي.[2]

و يعرف أيضا الأداء المصرفي على أنه مجموعة الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة و الجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها ، و تنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.[3]

كما يمكن تعريف الأداء المصرفي على أنه المنظومة المتكاملة التي تعكس نتائج أعمال المصرف في ضوء تفاعله مع عناصر البيئة الداخلية و الخارجية المحيطة به ، و التي تشمل الأبعادالتالي ذكرها:

- أداء الأفراد في المصارف ؛
- أداء الإدارات المختلفة و منها إدارة الائتمان في إطار القواعد و الضوابط الرقابية المستخدمة للمصرف؛
- أداء المصرف في إطار البيئة الاقتصادية و الاجتماعية.[4]

و هناك من يذهب إلى إعطاء تعرف للأداء المصرفي بأنه الأهداف أو المخرجات التي يسعى نظام أي مؤسسة إلى تحقيقها باستخدام المؤشرات البشرية، المادية و المالية.[5]

من خلال التعاريف السابق ذكرها يمكن القول بأن الأداء المصرفي عبارة عن انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المالية و البشرية ، و استغلالها بالصورة التي تجعله قادرا على تحقيق أهدافه.

---

[1]–علاء فرحان طالب و إيمان شيحان الشهداني، **الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن،2011 ، ص67،68.

[2]– أطروحة دكتوراه، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي** ،دراسة عينة البنوك التجارية في الجزائر خلال 2001–2015،السنة الجامعية 2016–2017.

[3]– حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة**، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان،2013، ص 146.

[4]– نور ثابث كاظم ، **تقييم فعالية إدارة الائتمان المصرفي**، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية، المجلد 5 العدد 10،2013 ، ص 400.

[5] – ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،2014،ص 22.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية) و منها ما هو خارجي (العوامل البيئية) و فيما يلي نبرز أهم هذه العوامل :

أولا: العوامل المنظمية

يقصد بها العوامل الداخلية و الخاصة بالمصرف ذاته كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف و التكنولوجيا المستخدمة و كفاءة الإدارة.

1- **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف و طبيعة تراكيبها و حركتها تمثل عوامل هامةو ذات تأثير كبير في تحديد كفاءة و إنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم الموارد، و انخفضت التكاليف الإجمالية لها، الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجية المصرف و ربحيته.

2- **التكنولوجيا المستخدمة:** و هي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي ، و درجة الأتمتة في هذا العمل ، فكلما ازداداستخدام التكنولوجيا و ارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية و تخفيض التكلفة و زيادة الربحية .

3- **الكفاءة الإدارية:** أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات و مدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف و تطوير عمليات التعاون و العمل الجماعي، و مدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية و سمعة حسنة للمصرف.

ثانيا: العوامل البيئية

و هي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي و تنقسم إلى:

1- **البيئة القانونية و السياسية:** أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف و القوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

2- **البيئةالاقتصادية:** و تشمل طبيعة النظام الاقتصاديو الموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري و الفرص الاستثمارية المتوفرة.

3- **البيئة الاجتماعية:** و هي العادات و التقاليد و المعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، و مستوى الوعي و الثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية و الخدمات التي تقدمها المصارف.[1]

وهناك من يذهب في تصنيفه للعوامل المؤثرة في الأداء المصرفي إلى أربعة عوامل:

1عاصي، أمارة محمد يحيى، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2008 ، ص 92 ،9392-93.

ثالثا: العوامل الداخلية

إذ تمارس المصارف نشاطا اقتصاديا متميزا يتمثل في تجميع الأموال ، من مصادر إذخارها المختلفة و ذلك وفق أساليب و قواعد و أصول معينة في تجميع الأموال و توزيعها ، و تقوم هذه المصارف على قاعدة أساسية هي أن المصارف لا تمتلك الأموال المودعة لديها و إنما هي مؤتمنة عليها .

و يتوقف نجاح المصرف في تحقيق أغراضه و أهدافه و حسن إدارته لمصادر أمواله و استخدامها، حتى يتحقق أكبر نفع في ظل الظروف السائدة ، لذلك فإن اختيار نظام سليم لقياس الأداء في المصارف يتطلب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للمصرف و انعكاساتها المختلفة على جوانب الأداء في المصرف.[1]

رابعا: العوامل الاقتصادية

و تتمثل في العولمة و رفع القيود على الأسعار و الخصخصة و التقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، التضخم و أسعار الفائدة ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء.[2]

خامسا: العوامل التاريخية

حيث يتطلب توفير نظام متكامل لقياس أداء البنوك أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي للمصارف في الدولة، لاستظهار مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات بحجم و نوعيات النشاط المصرفي، و يرتبط بذلك ما صدر من تشريعات و قرارات كان لها أثر ملموس على أنشطتها و أحجامها و مجالات أعمالها المصرفية.[3]

سادسا: عوامل قانونية

هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، و تتمثل عموما في الاستقرار السياسي و الأمني للدولة، نظام الحكم،العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات .....و كل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيدمنها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.[4]

المطلب الرابع: قياس الأداء المصرفي

---

[1] – ناصر محمود مزنان فهد ،**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ،ط1،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ،2009،ص36.

2 – زاهد صبحي بشناق ،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة مقارنة للبنوك العامة في فلسطين)**،قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير ،قسم المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية،غزة،2011،ص29.

[3] – صلاح حسن ،**البنوك و مخاطر الأسواق المالية العالمية** ، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،2011،ص 107.

4– عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 2000–2002)** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2002، ص 26.

تكتسي عملية قياس الأداء المصرفي أهمية بالغة لما لها من آثار إجابة سواء للمصرف في حد ذاته أو الأطراف المتعاملة معه ، ضيف إلى ذلك أن عملية قياس الأداء المصرفي تتم وفقا لعدة معايير و فيما يلي نبرز هذه المعايير و كذلك الأهمية البالغة لهذه العملية:

أولا: مفهوم قياس الأداء المصرفي

عملية قياس الأداء تعني القيام بفحص و تحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل و أساليب مختلفة و في ضوء معايير محددة ، مما يتيح و يساعد في الحكم على الفعالية و الكفاءة ، و تقوم نظم قياس الأداء بدور رئيسي في تطور الخطط الاستراتيجية لمنشآت الأعمال و قياس مدى تحقيقها لأهدافها ، و يكتسب قياس أداء البنوك التجارية أهمية خاصة لدور هذه الأخيرة المتميز في توفير الموارد التمويلية و تأدية مختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني لدفع عملية التنمية الاقتصادية.[1]

ثانيا: أهمية عملية قياس الأداء المصرفي

تبرز هذه الأهمية من خلال ما أورده الباحثون و يمكن إجماله في النقاط التالي ذكرها:

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك و تعزيز دوره في الاقتصاد الوطني و آليات رفعه؛
- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار و التمويل و ما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحاليةفي البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية و المحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس و التصفية و تحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛
- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي و اتخاذالقرارات؛
- معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع ؛
- تبرير الحاجة إلى الموارد بناء على أسس علمية و موضوعية ؛
- تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية ؛
- يساعد في الإفصاح على درجة الملاءة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك ؛
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

كما أن أهمية قياس الأداء المصرفي نابعة من أهمية هذه المنشأة و دورها في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات الأفراد و المنظمات ، و من تم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض و استثمارات، و بذلك تتعدد الأطراف و تتنافس في الحصول على موارد البنوك كل حسب

1- صلاح الدين حسن السيسي ، **الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال " قياس أداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية "**، دار الكتاب الحديث ، ط 1 ، القاهرة ، مصر ،2010 ، ص 355.

احتياجاته و رغباته، لذلك ينبغي أن تكون أنظمة قياس الأداء المصرفي شاملة لكل مقاييس التحليل المالي الاستراتيجي : كما تتزايد أهمية قياس الأداء في البنوك في السنوات الأخيرة ، و ذلك لخصوصية نشاط هذه البنوك و لضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه المنشأة و سرعة دوران الأموال الخاصة و الأموال المودعة ، كما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في استغلال هذه الموارد و تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف ،كما أن الخطوة الأولى لتحليل الموقف لقياس الأداء هو اتخاذ القرار بشأن الأهداف التي على البنوك تحقيقها.[1]

ثالثا: معايير عملية قياس الأداء

إن التوصل لرقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم يتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي لأي بنك، و هناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الباحثين هي:

1- المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على أداء البنك خلال السنوات السابقة ، و أهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك ة الكشف عن مواضع القوة و الضعف و بيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة ، وذلك بغرض الرقابة على السنة المطلوبة و قياس الأداء من قبل الإدارة العليا ، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الغدارة المالية ، و لكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع البنك المالي ، و أوضاع البنوك الأخرى ، و يؤخذ عليه أيضا عدم دقته لا سيما في حالة توسع البنك أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة.

2- المعايير القطاعية (الصناعية):

تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد ، أي مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية للبنوك المساوية له في الحجم و في طبيعة تقديم الخدمة ، و يستفاد و بصفة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته و هو القطاع المصرفي الذي تنتمي إليه البنوك التجارية ، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم[2] و طبيعة الأنشطة خاصة و أن الكثير من البنوك أخذت بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

3- المعايير المطلقة:

هذه المعايير أقل و أضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية ، و تشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك و تقاس بها التقلبات الواقعية ، و رغم اتفاق الكثير من المحللين الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا

---

[1] – مهدي عطية موحي الجبوري ، **مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين و المصرف التجاري العراقي خلال عام 2002** ، مرجع سابق ، ص03.

[2] –علاء فرحان طالب و إيمان شيحان الشهداني، **الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** ،مرجع سبق ذكره ،ص 73،74

أن هناك بعض النسب المالية مثل قابلية السداد التي تحسب بقسمة مجموع الأصول على مجموع الديون والتي ماتزال تستخدم الواحد الصحيح كمعيار مطلق.

4- المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات و الاستراتيجيات و الموازنات ، كذلك الخطط التي تقوم البنوك التجارية بإعدادها ، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية ، و يستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع البنوك بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.[1]

[1]- علاء فرحان طالب و إيمان شيحان الشهداني، مرجع سبق ذكره ،ص 75.

المبحث الثاني: نماذج قياس الأداء المصرفي

لغرض التعرف على واقع الأداء المصرفي لا بد من دراسة و تحليل المؤشرات المعبرة عن هذا الأداء في البنوك المبينة في مختلف القوائم المالية ، و ذلك قصد تقييم أنشطتها و الخدمات التي تقدمها من خلال النتائج التي تعكسها هذه المؤشرات و بيان مدى التقدم و التطور.

هناك العديد من الدراسات التي وضحت معايير أداء البنوك في مجموعتين داخلية و خارجية ، المحددات الداخلية و التي تكون جزء من الرقابة التسييرية للبنك بحيث تنقسم بدورها إلى صنفين متغيرات مالية و أخرى غير مالية ، الأولى مرتبطة بالقرارات المتعلقة بالمصاريف و الإيرادات ، أما الثانية فتكون مرتبطة بحجم البنك و عدد فروعه و قاعدة عملائه و غيرها ، أما المؤشرات الخارجية و هي تلك التي لا ترتبط بالبيئة الداخلية للبنك مثل ظروف المنافسة ، ظروف الصناعة المصرفية و القوانين المتعلقة بها ، أسواق الأسهم ، عرض النقود و معدلات التضخم.

المطلب الأول: نموذج العائد على الاستثمار

يعتبر معدل العائد على الاستثمار من المؤشرات المالية التي تعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء، ويرتبط نجاح عملية التقييم بدرجة كبيرة على دقة و ملاءة المؤشرات المالية و قدرتها على قياس الأداء بشكل سليم للبنك.

يقيس معدل العائد على الاستثمار قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها و تعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المنظمة ،و كلما كانت هذه النسبة عالية فهي تعكس كفاءة السياسات و الإجراءات و القرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة المنظمة ، و كالك نسبة هامش الربح الصافي التي تبين قدرة المنظمة على تحقيق الربح من المبيعات و توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات.

و يعتبر هذا المؤشر الأكثر انتشارا لأنه يدمج و يدخل الأموال المستثمرة في مؤشر الأداء، ويحسب بالعلاقة التالية:[1]

معدل العائد على الاستثمار = النتيجة / الأموال المستثمرة

هذا المعدل هو عبارة عن تقييم محاسبي للنتيجة و الأموال المستثمرة من منظمة إلى أخرى، فبعضهايأخذ بنتيجة الاستغلال و البعض الآخر بالنتيجة الصافية، و مؤسسات تأخذ بمجموع الأصول و أخرى تعتمد على الأصول الصافية.

1 – رقية خباز، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،**تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية** ،دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية(2002–2012)،2014 – 2015،ص8

و حتى يتسنى تفسير أفضل لأداء الأموال المستثمرة و كالك التأثير الممكن على عناصر هدا المعدل عادة ما يتم تجزئته إلى مكونات يمكن التأثير عليها و هي :

معدل العائد على الاستثمار =(رقم الأعمال /الأموال المستثمرة *النتيجة / رقم الأعمال)

و تشمل هده التجزئة أهم العوامل الأساسية للمردودية ، حيث أن استخدام الأصول يولد رقم الأعمال و هذا الأخير يولد النتيجة ،و يؤدي تحسين أحد من المكونات مع ثبات الأخرى إلى تحسين مردودية الأعمال المستثمرة.

وفي غالب الأحيان معدل العائد على الاستثمار هو نفسه معدل العائد على الأصول أو الموجودات ROAو هو يعتبر مؤشر للكفاءة الإدارية ،فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية ، و عادة في عمليات تحليل أداء البنوك التجارية يتم التركيز على جانب الربحية في نشاطها ، و يتم تجزئة عناصر الربحية إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية ROE و العائد على الموجودات أو الأصول ROA حيث تعتبر هادين النسبتين الأكثر استعمالا في قياس أداء البنوك التجارية لدى الكثير من الباحثين و مكاتب الدراسات و المؤسسات الاستشارية المهتمة بذات الموضوعكما أشرنا سابقا فمعدل العائد على الأصول هو يشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية ، أما معدل العائد على حقوق الملكية فيقيس معدل العائد المتدفق إلى مالكي البنك ، كما يبين بشكل تقريبي صافي الأرباح التي يستلمها أصحاب رأس المال عندما يستثمرون في البنك، و الملاحظ أن كلا المعدلين يعتمد على صافي الدخل ،حيث أن صافي الدخل يساوي مجموع الإيرادات مطروح منها المصاريف التشغيلية و الضرائب.

و يحسب معدل العائد على الأصول بالعلاقة التالية:[1]

معدل العائد على الأصول ROA= صافي الدخل بعد الضريبة/مجموع الموجودات أو الأصول.

و يتحدد معدل العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- **هامش الربح:**الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف ، بحيث يقاس هامش الربح بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على المداخيل التشغيلية.
- **منفعة الأصول:** و يسمى أيضا استعمال الأصول ، حيث يدل هذا المؤشر على الاستعمال الأفضل للأصول و الموجودات أي إنتاجية الأصول ، بحيث تقاس منفعة الأصول بقسمة المداخيل التشغيلية على مجموع الموجودات أو الأصول.

[1]رقية خباز، مرجع سبق ذكره ، ص9.

و حيث أن صافي الدخل يساوي مجموع المداخيل أو الإيرادات التشغيلية مطروحا منها المصاريف التشغيلية و الضرائب فإن مؤشر العائد على الأصول يمكن كتابته كما يلي :

ROA = AU X PM

هذه الصيغة تشد الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فإذا حقق بنك عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه هامش الربح المرتفع ، أو باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول ، أو عن طريق التحسين في كلا المجالين و العكس صحيح.[1]

المطب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية Dupont

لكي تتمكن البنوك من تقييم أدائها عمل "دافيد كول" على استنتاجنموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972 و الدي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية و المخاطرة ، اعتمادا على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج.

الفرع الأول:الجذور التاريخية لنموذج العائد على حقوق الملكية Dupont

يعتبر العائد على حقوق الملكية أو نموذج**Dupont**واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ هذا النموذج في بداية القرن العشرين ، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين ، تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ، وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات ، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخداممو جوداتها، وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات .[2]

و في عام 1970 ، تم تطور النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطر ، وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي ، وهي أحد نسب هيكل رأس المال و المتمثلة في نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية.[3]

وفي عام 1972 استنتج "دافيد كول" أنه نموذج لتقييم أداء البنوك[4].

1-رقية خباز، مرجع سبق ذكره ،ص10.

2-Gitman .L.J.**Principles of mangmetfinance**.massachuetts.Addison Wesley.(1997).p40.

3-Almazari.A.A.**Financall performance evalution of some selected jordanion commercial banks**. Internationl research journal if finance and economics.(2011) .p 50.63

4 - محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**،الجزء الأول مجلة الباحث ،ورقلة ،العدد 03 ،2004،ص 90.

الفرع الثاني:مفهوم نموذج العائد على حقوق الملكيةDupont

هو مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة ،و هو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح البنك خاصة بمخاطر تم اختيارها، و تتمثل أساسا في مخاطرالائتمان، مخاطر السيولة ، مخاطر معدل الفائدة ، مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال[1].

ويمكن حساب العائد على حقوق الملكية وفق العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية =(إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول)*(الدخل الصافي/إجمالي الإيرادات)*(إجمالي الأصول/حقوق الملكية)

الفرع الثالث: مؤشرات القياس وفق نموذج العائد على حقوق الملكية Dupont

إن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تعظيم العائد و تحقيق ربحية مرتفعة ، ولكي و لكي تحصل عليه هده الأخيرة يجب أن تتحمل الكثير من المخاطر ، و على هذا الأساس تستخدم إدارة البنك مقاييس العائد و المخاطرة لتقييم آداها و فيما يلي أهم المقاييس:

أولا: مؤشرات العائد

يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول ،حيث يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك ، فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول و مؤشرات على مدى كفاءة و مقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك، و أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- **العائد على حقوق الملكيةROE**: يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية و كلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

ROE = العائد على الأصولX معدل الرفع المالي

- **العائد على الأصول RO**: يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية و للكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة،و يدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.

(ROA) = هامش الربح X منفعة الأصول

- **معدل هامش الربحPM**: يقيس قدرة البنك على الرقابة و السيطرة على النفقات و تخفيض الضرائب.

(PM) = الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات

- **معدل منفعة الأصولAU**: تتمثل منفعة الأصل في نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

(AU) = إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول

3-محمد علي محمود العقول،**قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه،غير منشورة ،جامعة أم درمان الإسلامية ،السودان،1997،ص 46.

معدل الرفع الماليEM:يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية ،و في نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته و منه (EM)= إجمالي الأصول /إجمالي حقوق الملكية[1]

جدول رقم(1-1): مؤشرات قياس العائد في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية(ROE)	النتيجة الصافية/حقوق الملكية
العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول
الرفع المالي (EM)	إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية
هامش الربح (PM)	النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات
منفعة الأصول (AU)	إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول

المصدر: عبد اللطيف طبي ،**التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2009 ص 281.

الشكل رقم (1-1)طريقة حساب العائد على حقوق الملكية ROE

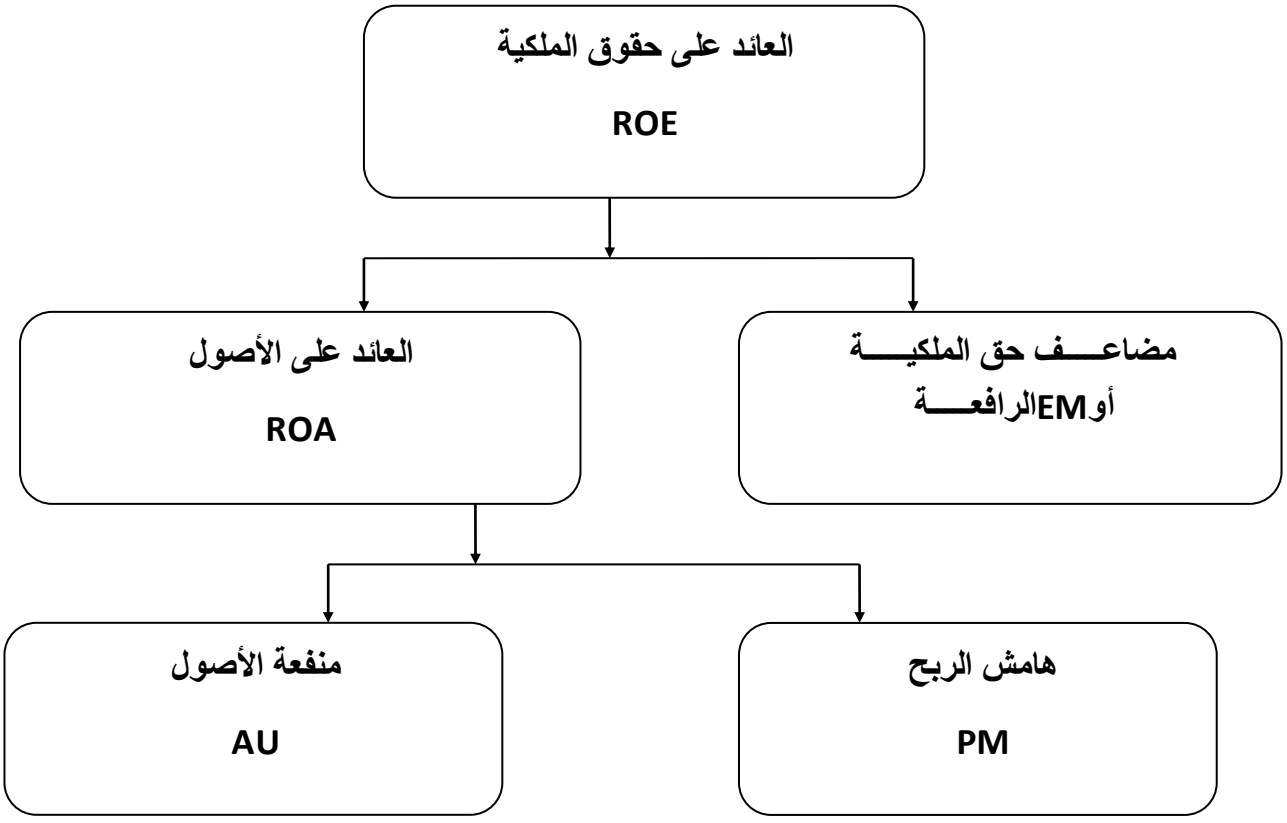

المصدر:طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"**،الدار الجامعية،2001 ص 9.

1- القالمي سميرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير ،**استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية** ،2017-2018،ص 34.

ثانيا:مؤشرات المخاطرة

ترتبط مؤشرات الخطر بمؤشرات العائد ، و عليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلية استثماراته و مخاطر عملياته،و من بين المخاطر نجدك.

- **مخاطر السيولة:** تنشأ من عدم قدرة البنك على خفض التزاماته، أو تمويل الزيادة في الأصول الأمر الدي قد يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية ، و خاصة عند صعوبة تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة بسرعة و بدون خسارة ، و هنا البنك يواجه حالتين الأولى و هي حالة خطر السيولة الحالي و الدي يعني أن البنك لا يستطيعمواجهة طلبات السحب المتزايدة من طرف الزبائن ، اما الحالة الثانية فتسمى خطر التحويل و التي تعني انخفاضحجم موارد البنك مع ثباتاستخداماته.
- **مخاطر سعر الفائدة:**إن مصدر الربح الأساسي بالنسبة للبنوك التجارية في الأغلب يكون من هامش الفائدة ، و هو عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة و بين الفوائد المدفوعة الودائع و غيرها ،و من هنا أي تغير في أسعار الفوائد في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة و المدفوعة و هذا يؤثر في الأخير على هامش الفائدة ، و من هنا تبرز مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للبنوك التجارية.
- **مخاطرالائتمان:** يعد منح الائتمان من الأنشطة الرئيسية لأغلب البنوك التجارية و التي قد يواجه بسببها البنك العديد من المخاطر مثل:مخاطر توقف العميل عن السداد و مخاطر التركيز الائتماني.....، و كلها عوامل تؤدي بالبنك إلى مواجهة صعوبات مختلفة لتحصيل مستحقاتها.
- **مخاطر رأس المال:** و تتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، و يحدث هدا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك.
- **المخاطر التشغيلية:**و هي عبارة عن المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية مثل (إساءة استعمال ممتلكات الدولة أو التحايل عن القانون و غيرها قد تكون من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه)، و التي قد تنتج كذلك عن الأنظمة (كالتزوير و السرقة و الجرائم الإلكترونية) ، أو الحوادث الخارجية (كوارث طبيعية و غيرها).[1]

[1] – مسعي سمير ،**تسعير القروض المصرفية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية ،تخصص بنوك و تأمينات ،جامعة منتوري قسنطينة ،2007،ص 33،34.

جدول رقم(1-2): مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
مخاطرالائتمان	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية/إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصولو نسبة بازل
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/عدد العمال

المصدر:زينب قهرار ،**تقييم الأداء المالي لبنوك التجارية باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ROE** ، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2012،ص 27 28.

المطلب الثالث: نماذج أخرى

مع التطور الدي شهده النشاط المصرفي دعت الضرورة إلى اعتمادنماذج جديدة ونذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: معياري القيمة EVA و MVA كنموذج لقياس الأداء المصرفي

يعد الربح الاقتصادي أو الدخل الصافي من أكثر المفاهيم للقيمة الاقتصاديةالمضافة و التي ينسب مفاهيمها الفكرية إلى علم الاقتصاد لأكثر من قرنين مضت ، و منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم تم إحياء هذه المفاهيم و تحت مسميات القيمة الاقتصاديةالمضافة EVA و القيمة السوقية المضافة MVA و ليست فقط مقاييس للأداء المالي للمؤسسات المالية و نظام كفاءة للإدارة ، بل أيضا كمؤشرات لخلق القيمة ، بحيث يسترشد بها المستثمرين و حملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للبنك التجاري ، هذا بجانب أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال العائد على حقوق الملكية و معدل العائد على الأصول كما أن هدا المعيار قد أزال الغموض المتعلق بربط القرارات المالية ، لا بل أنها أصبحت لغة عامة لكل الوظائف التشغيلية و الإدارية في الشركة لغرض الرقابة و المتابعة و التقييم .

نظريا يمكن القول أن الشركة التي تخلق قيمة اقتصادية هي التي يكون العائد على رأس المال أكبر من كلفة الفرصة البديلة ، أي أن الشركة التي تخلق الثروة هي التي لها أكبر عائد من كلفة رأس المال ، و بعد تطوير هدا المعيار من قبل الشركة الأمريكية STEN STEWART أصبح معيار القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي و الخارجي ، كما أنه معيار جيد لربط الأداء بخلق القيمة و تنظيم ثروة المساهمين.[1]

القيمة الاقتصادية المضافة EVA= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة –(تكلفة راس المال *المبلغ الاستثمار)

1-عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي :**التحليل و التخطيط المالي "اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،ط1،عمان ، الأردن،2008،ص 135 136

فالنتيجة المحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة و نادرا ما تكون معدومة، و الاستفادة من دلك في قياس النمو الحقيقي للربحية في الأجل الطويل كما يلي:

- القيمة الاقتصادية المضافة EVA موجبة : يعني صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار و بالتالي سيكون هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للبنك؛
- القيمة الاقتصادية المضافة EVA سالبة: بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار و بالتالي سيكون هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للشركة أو البنك.

و بالرجوع إلى الإضافات التي قدمتها شركة STERN STEWART على معيار القيمة الاقتصادية المضافة EVAأصبحت المعادلة كالتالي:

القيمة الاقتصادية المضافة EVA = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة +الزيادة في كلفة البحث و التطوير +الزيادة في احتياطي تقييم المخزون FIFO+إطفاء شهرة المحل + الزيادة في مخصص الديون المعلومة – أرباح غير عادية – كلفة الاستثمار.

و بالتالي تصبح المعادلة كالتالي:

القيمة الاقتصادية المضافة EVA=صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة المعدل–(تكلفة رأس المال *مبلغ الاستثمار).

و بالرجوع إلى الأبحاث المتعلقة بمعيار القيمة السوقية MVA لا سيما التي قامت بها الشركة الأمريكية STREN STEWART نجد أنه توجد عدة طرق لحساب هدا المعيار و ذلك على اختلاف أهداف التحليل،حيث نجد طريقتين :

- **طريقة صافي حقوق المالكين:**

يتم بموجب هده الطريقة حسب MVAبالاستناد على افتراضثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل ، و تكون مساوية لقيمتها الدفترية ، وعليه فإن القيمة السوقية المضافة تكون :[1]

القيمة السوقية المضافة MVA=القيمة السوقية لأسهم الشركة –القيمة الدفترية لحقوق المالكين

- ✓ القيمة السوقية المضافة MVAموجبة:يعني هدا أن الشركة ترفع من قيمة حقوق المالكين و تعظيم ثرواتهم من خلال خلق القيم و زيادة حجم رأس المال المستثمر؛
- ✓ القيمة السوقية المضافة MVAسالبة:يعني هدا أن الشركة تخفض من قيمة حقوق المالكين و تقلص ثرواتهم و بالتالي نقصان حجم رأس المال المستثمر.

1– سليمان بن بوزيد ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي** ،2016–2017،ص36.

- **طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة:**

وفق هده الطريقة القيمة السوقية المضافة MVA.= القيمة الدفترية لحقوق المالكين +القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة.

و بالتالي نخلص لقول أن القيمة السوقية للبنك لحقوق المالكين تعتمد بشكل أساسي على القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة، و أن المستثمرين يدفعون السعر لأسهم الشركة وفقا للعلاوة أو الخصم الدي تحققه القيمة الاقتصادية المضافة على القيمة الدفترية لحقوق المالكين.

و تحسب القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة =صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة –(تكلفة رأس المال* مبلغ الاستثمار)

تكمن اهمية هادا المعيار في قياس الاداء الداخلي و الخارجي بسبب أن هدا المعيار:

- ❖ يشكل إضافة جديدة في مجال تقييم الأداء خصوصا بعد القصور الدي اظهرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ❖ يعتبر أداة متكاملة نوعا ما لقياس الأداء سواء داخلي أو الخارجي و بالتالي أمكانية اتخاذ القرارات الإدارية و المالية و تقييمها فيما بعد؛
- ❖ يمكن من خلال هدا المعيار دعن نظم الحوافز و التعويضات للمدراء باعتباره أداة جيدة لقياس أداء الشركة عموما و الموظفين خصوصا؛
- ❖ يعتبر مقياس حقيقي للربحية في الشركات خصوصا في الأجل الطويل لارتباطهبالقيمة السوقية، حيث يبين التغير الذي يحدث في القيمة السوقية للشركة او البنك زيادة أو نقصانا.[1]

الفرع الثاني: بطاقة الأداء المتوازن

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنشأة على ترجمة رؤيتها و استخراجيتها إلى مجموعة من الأهداف و القياسات الاستراتيجية المترابطة ، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تقييم أنشطتها و رسم تحركاتها المستقبلية.

أي أنه يمكن القول بأن بطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن إطار متكامل يترجم مشروع المستقبل و استراتيجية المؤسسة في مجموعة متجانسة من مؤشرات الأداء ، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى الإعلان عن قيم نقود نشاطها في شكل مبادئ تحدد الأسواق و المنتجات المستهدفة و بالتالي فبطاقة BSCتحول مهمة و استراتيجية المؤسسة إلى أهداف بإمكانها أن تسجل في أربعة محاور هي :

- المحور المالي؛
- محور الزبائن؛
- محور العمليات الداخلية؛

[1]–سليمان بن بوزيد ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، مرجع سبق ذكره ،ص 37 38.

- محور التدريب و التعلم.

لتسمح هده المؤشرات بإعداد التوازن بين الأهداف على المدى الطويل ، النتائج المنتظرة ، و محددات هذه النتائج، كما أن بطاقة الأداء المتوازن تمكن المسيرين من متابعة النتائج المالية و في نفس الوقت تسمح بمتابعة التقدم المحقق في تطور الكفاءات و اكتساب أصول غير ملموسة أخرى،تلزمها لدعم نموها المستقبلي.

و تكمن أهمية بطاقة بطاقة الأداء المتوازن في ما يلي:

- ❖ توضيح و ترجمة رؤية و استراتيجية المنظمة إلى أهداف و يتم تحديد السوق و قطاع العملاء الذين ستقوم المنظمة بخدمتهم ؛
- ❖ توصيل و ربط الأهداف الاستراتيجية و القياسات المطبقة من خلال إعلام جميع العاملين بالأهداف الرئيسية التي يجب تنفيذها حتى تنجح الاستراتيجية؛
- ❖ التخطيط ووضع الأهداف و ترتيب المبادرات الاستراتيجية؛
- ❖ تقييم الاستراتيجية للمساعدة في كشف الاختلالات التي تنتج عن تطبيق الاستراتيجية، و وضع الحلول المساعدة على تحقيق الأهداف.[1]

الفرع الثالث: نموذج CAMELS

يعرف هذا المؤشر بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

و يشمل نظام CAMELS على العناصر التالية:

- كفاية راس المال Capital Adequacy
- جودة الأصول Asser Quqlity
- جودة الإدارة Management Quqlity
- إدارة الربحية Earning Management
- درجة السيولة Lidity Position
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Marker Risk.[2]

الجدول الموالي يبين معاني الحروف لهاذا النموذج:

[1] – سليمان بن بوزيد،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] – حنان تريعة،**أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية ،مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية** ،جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي ،2015/2014،ص33.

جدول رقم (1-3):معاني الحروف لنموذج CAMELS

C	مدى كفاية رأس المال لحماية المودعين و تغطية المخاطر
A	جودة المنتوجات من قيمتها الصافية
M	إدارة و مستوى كفاءتها و التزامها بقوانين المنظمة للعمل المصرفي
E	مستوى الربحية و مدى مساهمتها في نمو المصرف و زيادة رأسماله
L	يرمز لقياس السيولة و مقدرة المصرف على إيفاء بالتزاماته الحالية و المستقبلية
S	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المصدر: حنان تريعة ،مرجع تم ذكرهأسفل الصفحة ،ص34

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

خصصنا هذا المبحث الأخير للدراسات السابقة العربية منها و الأجنبية و مقارنتها مع دراستنا الحالية.

المطلبالأول:الدراسات العربية و الأجنبية

1- **دراسة زهير محمد جميل و سوسن أحمد سعيد:** بعنوان "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار للفترة 2002-2004 الدراسة عبارة عن مقال في مجلة تنمية الرافدين 85(29) 2007 ص(111-131).

في هذه الدراسة قام الباحثين بتقييم الأداء المالي للبنك أو المصرف الموصل للتنمية و الاستثمارمن خلال نسب السيولة و الربحية ،فهي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء، و دلك لكونه مؤشرا لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة ،كما اتضح من هلال تقييم الأداء المالي للمصرف نقاط القوة و الضعف لأداء المصرف،و من خلال المؤشرات التي تم استخدامها تبين أن أفضل سنة لدراسة 2002 و تليه 2004 و سنة 2003 الأخيرة وذلك نتيجة الأحداث في قطر آنذاك.

2- **دراسة محمد جموعي قريشي:** بعنوان "تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 -2000"، الجزء الأول، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث ،العدد الثالث، جامعة ورقلة،2005.

في هذه الدراسة قام الباحث، بتقييم مجموعة من البنوك الجزائرية (البنك الوطني ،بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة)، باستعمال المعطيات المالية لها، ليتم استخدامها لمؤشرات العائد و المخاطرة للمقارنة بين البنوك.

كما استخدم في دراسته نموذج العائد على حقوق الملكية ، فكانت النتائج التي توصل إليها الباحث أن بنك البركة أكثر ربحية و أقل مخاطرة و لديه كفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى،أما في مايخص إنتاجية الأصول فهي متقاربة خلال الفترة 1994 -2000.[1]

3- **MabaweKumbirai and Robert Webb** : a financial Ratio Analysis of Commercial bank performance in south Africa.african Review of Economics and Finance,Vol.2,No.1,Dec 2010.

تحليل أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية في جنوب إفريقيا.

تناولت هذه الدراسة أداء قطاع البنوك التجارية في جنوب إفريقيا مابين 2005 – 2009 ، ويهدف هذا المجال إلى قياس أداء مؤشرات الربح و السيولة، الائتمان لخمسة بنوك في جنوب إفريقيا، و قد و جدت هذه الدراسة أن الأداء العام لهذه المؤشرات قد ارتفع بصورة ملحوظة خلال السنتين الأوليتين ،و لكن مع بداية الأزمة العالمية عام 2007 بدأت عملية التراجع ليصل إلى أدنى مستوى عام 2009، و هذا ما أدى إلى انخفاض في الربحية و مستوى السيولة كما تدهورت نوعية الائتمان في القطاع البنكي التجاري.

1-دراسة محمد جموعي قريشي بعنوان "**تقييم أداء المؤسسات المصرفية ،دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**،الجزء الأول ،مقل في مجلة الباحث، العدد الثالث،جامعة ورقلة ،2005.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية

تطرقنا في المبحث الأول إلى بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، أما المبحث الثاني سنحاول المقارنة و إيجاد أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة و دراستنا.

من ناحية هدف الدراسة فقد كانت توجد نقاط مشتركة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية في قياس أداء المصارف سواء باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية أو مؤشرات السيولة و الربحية.

- أما بالنسبة لدراستنا فلم نجد الكثير من الدراسات التي تخص قياس أداء بنك عمومي جزائري و بنك اجنبي تابع للقطاع الخاص و يعمل على الساحة المصرفية الجزائرية ، بل جل الدراسات الأخرى تقوم بتقييم مجموعة من المصارف سواء عمومية أو خاصة كل في بيئته المصرفية و المقارنة بينها و إيجاد نقاط القوة و الضعف.
- أما فيما يخص طريقة المعالجة في الدراسات منها من استعمل مؤشر العائد على حقوق الملكية و الذي تم استخدامه في دراستنا، و منها من استعمل مؤشرات أخرى، ليبقى الهدف مشترك قياس أداء البنوك.

خلاصةالفصل:

إن اعتماد قياس و تقييم الأداء من قبل البنوك يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء و الانحرافات، و كذلك تحديد أسبابها و البحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها ، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع و تحسين مستوى الأداء، على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل المنظمة و خاصة في ظل التطورات و الظروف السائدة في اقتصاد السوق و المنافسة و التقلبات و الأزمات،فتقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس البنوك.

الفصل الثاني:

دراسة حالة كل من البنك الوطني الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر

تمهيد:

سوف نقوم بدراسة حالة عينة من البنوك التجارية العمومية حيث وقع اختيارنا على البنك الوطني الجزائري BNA و أما البنك التجاري الخاص فاخترنا سوسيتي جنرال SGA و دلك للفترة 2016 –2018 وذلك بعد جمع مختلف القوائم المالية للبنكين محل الدراسة و ذلك قصد تطبيق ما تطرقنا أليه في الجانب النظري من هذه الدراسة على هادين البنكين من خلال دراسة و تحليل تطور عناصر القوائم المالية و استعمالها في قياس أداء كلا البنكين باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.
و بناءا على ما سبق حاولنا من خلال هدا الفصل التطرق للنقاط المذكورة في المبحثين التاليين:
المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة.
المبحث الثاني: تحليل النتائج و مناقشة الفرضيات.

المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة

في هدا المبحث سنحاول عرض ميدان الدراسة،و المتمثل في البنوك محل الدراسة،طريقة جمع المعلومات، مؤشرات تقييم أدائها و كيفية حسابه.

المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة

هدا المطلب سيقسم إلى قسمين، الأول يحتوي على تعريف البنوك، و الثاني يحتوي على طريقة جمع المعلومات و المعطيات

الفرع الأول: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من بنكين أحدهما بنك تجاري عمومي و هو البنك الوطني الجزائري BNA و الآخر بنك تجاري خاص وهو بنك سوسيتي جنرال SGA.

1- تعريف البنك الوطني الجزائريBNA:

لم يكن للجزائر نظام بنكي وطني بعد الاستقلال و لكن في نهاية 1962 قامت بتأسيس أول بنك و هو البنك المركزي الجزائري بتاريخ 1962/12/13 ، وثم إنشاء البنك الوطني الجزائري في إطار اعتماد الدولة الجزائرية على تأميم قطاع البنوك ،و هذا بموجب الأمر 66/178 المؤرخ في 1966/06/13 ،و هو أول بنك تجاري في الجزائر ،و هو عبارة عن شركة اقتصادية مالية ذات أسهم و مؤسسة عمومية مقرها الاجتماعيبشارع"شيكي فارا" بالعاصمة ، ذات رأس مال يقدر بـ41.6 مليار دينار و دلك بعد عملية الإصدار للأسهم مقدر حجمها بـ 27000 سهم بواقع مليون دينار للسهم ، وذلك حسب إحصائيات المعلنة في جوان 2009 على الموقع الإلكتروني للبنك ، ويضم البنك حاليا 277 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية للاستغلال و 31 وكالة رئيسية، و نظرا للإمكانيات المادية و البشرية التي يتمتع بها البنك ، و كذلك توفره على الحد الأدنى من الشروط التي سمحت له أن يكون أول بنك يسلم له الاعتماد من طرف البنك العالمي بتاريخ 1995/09/05.

بحلول عام 1990تم وضع حد للمساهمات الخاصة في رأس مال البنك ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح ملكا للدولة .

حسب القانون الأساسي فإن البنك يسير من قبل مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع طويلة و قصيرة الأجل و تمويل مختلف حاجات الاستغلال و الاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد و جميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ، التجارة ، الزراعة ...إخ،

و تكمن وظائفه في ظل الأهداف و استراتيجيته فيما يلي:

- تنفيذ برنامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير و المتوسط الأجل وفقا للأسس المصرفية؛
- إقراض المؤسسات الصناعية العامة و الخاصة؛
- خصم و تحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعمليات الدفع؛
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المنشآت و إعادة استثمارها؛

- متابعة و تصفية كل المشاكل المالية؛
- يلعب دور الوساطة في العمليات المالية في البورصة؛
- إعطاءضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية؛
- يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية؛
- تمويل المؤسسات الجديدة لا سيما المشاريع الموجهة للقضاء على البطالة؛
- يقوم بمنح قروض قصيرة و متوسطة أو طويلة الأجل بضمانات أو بدونها و كذلك القيام بعمليات الصرف.

و يقسم البنك الوطني الجزائري إلى أربع متفشيات، كما أنه يتكون من أربعة مديريات، و يقوم بتقسيم وظائفه عبر خمسة أقسام وهي القسم الدولي، فسم التنظيم و نظام المعلومات، قسم تسيير الوسائل المادية و الموارد البشرية،قسم الالتزامات و قسم الأشغال و النشاط التجاري.

2- التعريف ببنك سوسيتي جنرال – الجزائر (SGA):

يعتبر بنك سوسيتي جنرال من البنوك المعروفة عالميا ، و لقد بدأ نشاطه في الجزائر منذ زمن ليس ببعيد حيث تم إنشاؤه عام 1999 ليبدأ نشاطه فعليا عام 2001، و يعد من أشد المنافسين في السوق الجزائري نظرا لما يتمتع به من خدمات ذات مستوى عالي من الجودة خاصة من جانب استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، سوسيتي جنرال الجزائر إحدى الشركات التابعة لمجموعة سوسيتي جنرال، وهي واحدة من أول البنوك الخاصة للاستثمار في السوق الجزائرية منذ عام 2000 .

لديها حاليا 85 فرعا منها ثمانية مراكز أعمال أو مراكز تجارية مخصصة لزبائن القطاع التجاري، تقدم سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة متنوعة و مبتكرة من الخدمات المصرفية لأكثر من 320000 عميل أفراد و شركات.

<u>الفرع الثاني: طريقة جمع معطيات الدراسة</u>

لقد اقتضت دراستنا على بنكين، البنك الوطني الجزائري و بنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة 2016-2018 حيث تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية و الثانوية التي لها علاقة بموضوع الدراسة و تتمثل فيما يلي:

1- **بيانات أولية:** و تتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية،حيث اعتمدنا في جمعها على القوائم المالية (الميزانيات ، جدول حسابات النتائج) من المواقع الإلكترونية للبنكين محل الدراسة؛

2- **بيانات ثانوية:** و تتمثل في بيانات الجانب النظري من الدراسة من خلال مؤشرات العائد و المخاطرة و تطبيق ذلك على البنكين محل الدراسة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

تم استخدام مجموعة من المؤشرات .

- العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية
- العائد على الأصول = النتيجة الصافية /إجمالي الأصول
- معدل هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات
- معدل منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول
- معامل الرفع المالي = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

المبحث الثاني:تحليل النتائج و مناقشة الفرضيات

بعد التعرف على الأدوات و طريقة الدراسة في الفصل السابق سنتناول فيما يلي تطبيقها على البنك الوطني الجزائري وسوسيتي جنرال و دلك من أجل تقييم الأداء المالي لهما حيث سنقوم بحساب مؤشرات العائد و المخاطرة و اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج

الفرع الأول: عرض النتائج

لقد قمنا بحساب مؤشرات العائد من خلال إسقاط محتوى جزء النظري للمعدلات على القوائم المالية للعينة محل الدراسة فتحصلنا على النتائج التالية:

1- معدل العائد على الاستثمارROA: لقد قمنا بحساب معدل العائد على الاستثمار للبنكين من خلال القوائم المالية و تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1):معدل العائد على الاستثمار الوحدة%

البنوك	2016	2017	2018	المتوسط
BNA	10.08	0.76	1.11	4.22
SGA	1.55	1.3	1.85	1.56

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تحليل القوائم المالية.

من خلال الجدول تظهر نتائج العائد على الاستثمار بأن البنك الوطني الجزائري عرف أكبر قيمة سنة 2016 بنسبة 10,08% لينخفض سنة 2017 إلى 0.76% وهي أدنى قيمة مقارنة ببنك سوسيتي جنرال الجزائر سنة 2017 الذي سجل 1.3 %، أما سوسيتي جنرال الجزائر فشهد نسب متفاوتة سنة 2016 و 2018 بـ 1.55 % و 1,85 % بالمقارنة بين البنكين نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري حقق معدل عائد مرتفع بمتوسط يساوي 4,22 % مقابل متوسط يساوي 1.56 % لبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

2- معدلهامش الربحPM: قمنا بحساب معدل هامش الربح للبنكين من خلال القوائم المالية و تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2):يمثل معدل هامش الربح الوحدة%

البنوك	2016	2017	2018	المتوسط
BNA	30.34	38.30	37.44	35.36
SGA	31.88	26.90	37.31	32.03

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تحليل القوائم المالية.

بالنظر إلى قيم الجدول الذي يبين معدل هامش الربح للبنكين خلال فترة الدراسة شهدنا ارتفاع بنسبة 30.34 % خلال سنة 2016 وكذلك 38,30% خلال سنة 2017 ، تم تتراجع قليلا بنسبة 37,44 % خلال سنة 2018 للبنك الوطني الجزائري ، أما عن بنك سوسيتي جنرال الجزائر فقد سجل معدل هامش ربح

أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بـ 37,31% سنة 2018 و أدنى قيمة سنة 2017 بنسبة 26.9%أما سنة 2016 سجل 31.88% من خلال ملاحظة الجدول نرى أن معدل هامش الربح مرتفع في البنك الوطني الجزائري بمتوسط 35,36% مقارنة ببنك سوسيتي الجزائر الذي بلغ 32.03%.

3- منفعة الأصولAU: قمنا بحساب منفعة الأصول للبنكين من خلال القوائم المالية و تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3):يمثل معدل منفعة الأصول الوحدة%

البنوك	2016	2017	2018	المتوسط
BNA	36.41	2.76	3.10	14.09
SGA	5.90	5.53	5.84	5.75

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تحليل القوائم المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل منفعة الأصولكان مرتفع في البنك الوطني الجزائري بنسبة 36.41%خلال سنة 2016 ثم بدأ في التناقص خلال سنة 2017 بنسبة 2.76% و كذلك سنة 2017 بنسبة 3.1%، أما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر فقد شهد قيم متقاربة خلال سنوات الدراسة بنسب 5.90% ،5.53%،5.84% خلال سنوات 2016، 2017، 2018، أما بالنسبة لمتوسط منفعة الأصول سجل البنك الوطني الجزائري متوسط مرتفع بلغ 14,09% مقارنة مع بنك سوسيتي جنرال الجزائر بـ 5.75%.

4- معامل الرفع الماليEM :

الجدول رقم(2-4): يمثل معامل الرفع المالي الوحدة%

البنوك	2016	2017	2018	المتوسط
BNA	8.98	5.32	9.84	8.04
SGA	7.51	8.20	7.83	7.94

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تحليل القوائم المالية.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين قيم معامل الرفع المالي آن كلا البنكين عرف تدبدب من حيث الارتفاع و الانخفاض بالنسبة للبنك الوطني الجزائري شهد أعلى نسبة سنة 2018 قدرت بـ 9.84% و أدنى نسبة 5.32% سنة 2017 ، و سجلت نسبة 8.98% سنة 2016.

من خلال الجدول السابق نرى أن معدل الرفع المالي عرف قيم تصاعدية بداية من سنة 2016 بنسبة 7.81%إلى سنة 2017 بنسبة 8.20% ثم تراجعت بنسبة 7.83% سنة 2018 وهذا في بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

ومن خلال الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفع في البنك الوطني الجزائري بمتوسط 8.04% مقارنة ببنك سوسيتي جنرال الجزائر الذي سجل 7.94% كمعدل متوسط لفترة الدراسة .

5- معدلالعائد على حقوق الملكية ROE: قمنا بحسابه من خلال القوائم المالية فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-5) معدل العائد على حقوق الوحدة%

BNA					SGA				
سنوات / المؤشر	2016	2017	2018	المتوسط	سنوات / المؤشر	2016	2017	2018	المتوسط
ROA	10.08	0.76	1.11	**4.22**	ROA	1.55	1.3	1.85	**1.56**
PM	30.34	38.30	37.44	**35.36**	PM	31.88	26.90	37.31	**32.03**
AU	36.41	2.76	3.10	**14.09**	AU	5.90	5.53	5.84	**5.75**
EM	8.98	5.23	9.84	**8.04**	EM	7.51	8.20	7.83	**7.94**
ROE	96.98	4.04	10.92	**37.31**	ROE	10.10	10.66	14.48	**12.41**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على تحليل القوائم المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية أخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت معدلاته في البنك الوطني الجزائر بين 96,98% كحد أعلى و ذلك سنة 2016 و 4.04% كحد أدنى، ثم يرتفع قليلا سنة 2018 بنسبة 10.92% اما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر فقد سجلت ارتفاعا سنة 2016 قدر بـ 12.10% ليتراجع بنسبة 10.66% سنة 2017، ثم يشهد ارتفاعا بنسبة 14,48% سنة 2018.

و بمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن متوسط نسبة هذا الأخير متفاوتة بين البنطين محل الدراسة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر 12,41% و 37.31%بالنسبة للبنك الوطني الجزائري.

الفرع الثاني: تحليل النتائج

سنتعرض في هدا المطلب لتحليل نتائج الدراسة المتوصل إليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها

1- معدل العائد على الاستثمارROA:

يفسر حسن الأداءالذي حققه البنك الوطني الجزائري على مدى قدرته في استغلال و استثمارأمواله الخاصة مقارنة ببنك سوسيتي جنرال الجزائر الذي لم يستغل أصوله في توليد الربح.

2- معدل هامش الربحPM:

يعود السبب في ارتفاع هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف و الضرائب، لذلك نرى أن البنك الوطني الجزائري أكثر تحكما و مراقبة لتكاليف نشاطاته عكس سوسيتي جنرال الجزائر الذي لم يحسن تسيير هذه الأخيرة، وهنا يمكن القول بأن البنط الوطني الجزائري اكثر تحكما في التكاليف و هذا راجع للإدارة الجيدة لتكاليف نشاطاته.

3- منفعة الأصولAU:

نلاحظ أن معدل منفعة الأصول كان منخفضا في بنك سوسيتي جنرال الجزائر وهذا يعود إلى انخفاض قدرته في التنويع في أصولهأي كلما كان التنويع في الأصول كان أفضل ، أما البنك الوطني الجزائري كانت محفظته الاستثمارية جيدة و هذا يعود لحسن إدارته للأصول.

4- معامل الرفع المالي EM:

يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، ولكن يتحمل على دلك مخاطر رأس المال، فنلاحظ أن البنك الوطني الجزائري اكفر مخاطرة لاعتماده الكبير على الديون التمويل مقارنة مع سوسيتي جنرال الجزائر الذي يحقق مخاطر اقل.

5- معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

تميز البنك الوطني الجزائري بربحية اكبر ببنك سوسيتي جنرال الجزائر ، حيث يعود إلى طبيعة النشاط الأساسي و اعتماده على استثمارات اكثر ربحية عكس سوسيتي جنرال الجزائر الذي يقوم بنشاطاته العادية لتحقيق ربحية معقولة و مخاطر مقبولة وهدا يعود لاختلاف حجم البنوك

المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات

- **اختبارالفرضية الأولى:**

و التي مفادها أن هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر وفق نموذج العائد على الاستثمار يرجح لسوسيتي جنرال الجزائر،و إطلاقا من عرض النتائج الموجودة في الجدول رقم 2-1 و التي تبين بأن البنك الوطني الجزائري حقق متوسط للعائد قدره 4.22% بينما حقق سوسيتي جنرال الجزائر 1.56% فإننا نرفض الفرضية السابقة الذكر و نستبدلها بالفرضية التالية:

- أن هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر وفق نموذج العائد على الاستثمار يرجح للبنك الوطني الجزائري.

- **اختبارالفرضية الثانية:**

و التي مفادها أن هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر وفق نموذج Dupontيرجح لسوسيتي جنرال الجزائر،و انطلاقا من عرض النتائج الموجودة في الجدول رقم 2-5 و التي تبين بأن البنك الوطني الجزائري حقق متوسط للعائد قدره 37.31% بينما حقق سوسيتي جنرال الجزائر 12.41% فإننا نرفض الفرضية السابقة الذكر و نستبدلها بالفرضيةالتالية :

- أن هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر وفق نموذج Dupontيرجح للبنك الوطني الجزائر.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع قياس الأداء المصرفي لكل من البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث تناولنا هذا الموضوع من أجل الإجابة على الإشكالية – **هل هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري و سوسيتي جنرال الجزائر للفترة الممتدة من 2016-2018**-و ذلك من خلال تقسيم البحث إلى فصلين نظري و تطبيقي ، حيث توصلنا في الأخير إلى أنه فعلا هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين البنكين باستخدام نموذج dupontوالعائد للاستثمار يرجح للبنك الوطني الجزائري.

و من خلال هده الخاتمة سوف نعرض بعض التوصيات و آفاق الدراسة:

كحوصلة لما خرجت به هذه الدراسة، يقدم الطالب جملة من التوصيات و الاقتراحات بهدف المساهمة في الرفع من عوائد و أداء البنوك محل الدراسة و تجمل هذه التوصيات في:

1- التنويع في المحفظة المالية كونها الركيزة الأساسية في نشاط البنوك التجارية ؛

2- ضرورة إدخال التكنولوجيا للبنوك التجارية و مواكبة التطورات التي يشهدها العالم؛

3- محاولة إدخال تكنولوجيا الاتصال و العمل على قدرة استيعابهامن طرف الموظفين.

4- نوصي بتدعيم عملية الإفصاح و الشفافية في البنوك ، من خلال حثها على نشر البيانات و المعلومات المالية و المصرفية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض الآفاق للدراسة نذكر منها مايلي:

1- استخدام الطرق و الأساليب الإحصائية في تقييم أداء البنوك؛

2- إجراء مقارنة بين البنوك باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة؛

3- مقارنة أداء البنوك الجزائرية بالبنوك الأجنبية أخرى باعتمادنموذج العائد على حقوق الملكية باستعمال مؤشرات أخرى.

4- الحرص على الارتقاء بالكفاءة البشرية في المصارف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- وائل محمد صحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن**،ط 1، دار وائل للنشر ،عمان،الأردن،2009.

2- فلاح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان الدوري ،إدارة البنوك،**مدخل كمي و استراتيجي معاصر**،ط3،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ،2006.

3- مهدي عطية محي الجبوري ، **مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي**، دراسة تطبيقية و مقارنة بين مصرف الرافدين و المصرف التجاري العراقي خلال عام 2002 ، مجلة الرافدين، العدد 113 ، المجلد 53، بغداد، العراق،2013 .

4- فداء محمود حامد،**إدارة الجودة الشاملة**،ط3،دار البداية للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2012.

5- مدحت أبو الناصر ،**الأداء الإداري المتميز**،المجموعة العربية للتدريب و النشر ،لقاهرة، مصر ،2012.

6- علاء فرحان طالب و إيمان شيحان الشهداني، **الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**،دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الأردن،2011 .

7- أطروحة دكتوراه،**استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي**،دراسة عينة البنوك التجارية في الجزائر خلال 2001-2015،السنة الجامعية 2016-2017.

8- حاكم محسن الربيعي،**حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة** ، دارالبازوري للنشر و التوزيع ،عمان،2013.

9- نور ثابث كاظم، **تقييم فعالية إدارة الائتمان المصرفي، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية**، المجلد 5 العد،2013.

10- ميهوبسماح،**أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية**،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة، 2014.

11- عاصي، أمارة محمد يحيى ، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار**، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2008.

12- ناصر محمود مزنان فهد،**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ،ط1،دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ،2009.

13- زاهد صبحي بشناق،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة مقارنة للبنوك العامة في فلسطين)**،قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير ،قسم المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة،2011.

14- صلاح حسن،**البنوك و مخاطر الأسواق المالية العالمية**،دار الكتاب الحديث ،القاهرة،2011.

15- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 2000-2002)** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2002.

16- الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال " قياس أداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية** "، دار الكتاب الحديث ، ط 1، القاهرة، مصر،2010.

17- ناصر محمود مزنان فهد،**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ،ط1،دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2009.

18- زاهد صبحي بشناق ،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة مقارنة للبنوك العامة في فلسطين)**،قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير ،قسم المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة،2011.

19- محمد الفيومي، **أصول محاسبة التكاليف، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 1993 .

20- رقية خباز ،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،**تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ،دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية(2002-2012)**،2014-2015.

21- Gitman .L.J.**Principles of mangmetfinance**.massachuetts.Addison Wesley.(1997).p40.

22- Almazari.A.A.**Financall performance evalution of some selected jordanion commercial banks**.Internationlresearch journal if finance andeconomics (2011).

23- محمد جموعي قريشي،**تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**،الجزء الأول مجلة الباحث ،ورقلة ،العدد 03،2004.

24- محمد علي محمود العقول ،**قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه،جامعة أم درمان الإسلامي .

25- عبد اللطيف طبي،**التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2009.

26- القالمي سميرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير،**استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ،2017-2018.**

27- طارق عبد العال حماد،**أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة**، " الدار الجامعية،2001.

28- مسعي سمير، **تسعير القروض المصرفية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في علوم اقتصادية،تخصص بنوك و تأمينات،جامعة منتوري قسنطينة ،2007.

29- عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي :**التحليل و التخطيط المالي "اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،ط1،عمان، الأردن،2008.

30- سليمان بن بوزيد،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،**استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي**،2016-2017.

31- حنان تريعة،**أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية**،مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي،2015/2014.

32- دراسة زهير محمد جميل و سوسن أحمد سعيد بعنوان"**تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية و التطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار الفترة 2002-2004**"الدراسة عبارة عن مقال في مجلة تنمية الرافدين 85(29)2007.

33- دراسة يليمان ناصر بعنوان"**تأهيل المؤسسات العمومية المصرفية بالجزائر الأسلوب و المبررات**"مقال في مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج و الاقتصاد العالمي ، الصادرة عن مخبر الإصلاحات الاقتصادية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد 2008/01.

34- MabweKumbirai and Robert Webb **a Financial Ration Analysis of Commercial bank Performance in South Africa** ,African Review of Economics and finance ,Vol.2,No.1,Dec2010.

الملاحق

ملحق رقم 01: الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك BNA لسنة 2016.

1- الميزانية 2016:

4.1 Bilan

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-16	déc-15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	305 734 845	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	238	219
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	788 082 331	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	166 797 057	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	2-7	10 929 186	9 352 557
Impôts différés - Actif	2-7	715 320	765 351
Autres actifs	2-8	78 034 835	29 769 699
Comptes de régularisation	2-9	49 986 094	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	22 813 283	19 477 640
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 150 516	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	171 517	229 492
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 843 371 178	2 719 081 219

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-16	déc-15
Banque centrale		340 355 168	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	195 741 959	419 633 547
Dettes envers la clientèle	2 14	1 673 844 881	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	2 15	14 245 846	19 020 482
Impôts courants - Passif	2 16	12 418 096	12 143 540
Impôts différés - Passif	2 17	535 633	533 280
Autres passifs	2 18	140 671 583	107 120 613
Comptes de régularisation	2 19	79 065 313	64 619 063
Provisions pour risques et charges	2 20	38 172 236	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	92 063 068	91 380 217
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2 23	155 567 323	131 029 808
Ecart d'évaluation		-6 155 252	2 458 804
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 515
TOTAL DU PASSIF		2 843 371 178	2 719 081 219

2- جدول حسابات النتائج 2016:

INTITULE	NOTE	déc-16	déc-15
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	129 177 236	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-27 955 586	-25 634 023
+ Commissions (produits)	4.3	2 685 271	2 060 095
- Commissions (charges)	4.4	-81 443	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	35	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	-468 723	35 661
+ Produits des autres activités	4.7	214 322	153 871
- Charges des autres activités	4.8	-12 287	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	**103 558 825**	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	4.10	-22 787 304	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	-1 415 820	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	**79 355 701**	96 910 270
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	-56 431 055	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	20 965 730	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	**43 890 376**	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	**43 890 376**	41 703 276
-Impôts sur les résultats et assimilés	4.20	-12 470 480	-12 165 759
RESULTAT NET	4.21	**31 419 896**	29 537 515

ملحق رقم 02: الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك BNA لسنة 2017.

1- الميزانية 2017:

ACTIF	Déc 2017	Déc 2016
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

PASSIF	Déc 2017	Déc 2016
Banque centrale		340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	- 5 169 755	- 6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DE PASSIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

2- جدول حسابات النتائج 2017:

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	- 39 130 790	- 27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	- 42 708	- 81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	- 468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	- 12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	- 21 334 309	- 22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 550 437	- 1 415 820

ملحق رقم 03: الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك BNA لسنة 2018.

1- الميزانية2018:

ACTIF	Déc-16	Déc-17	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845	298 863 421	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238	250	270
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331	265 053 415	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057	277 338 267	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186	11 176 286	10 145 906
Impôts différés - Actif	715 320	611 969	691 309
Autres actifs	78 034 835	38 681 034	28 926 710
Comptes de régularisation	49 986 094	75 010 175	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283	23 741 477	23 761 261
Immeubles de placement	-	-	-
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516	21 791 299	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	171 517	140 856	95 644
Ecart d'acquisition			
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

PASSIF	Déc-16	Déc-17	Déc-18
Banque centrale	340 355 168	-	-
Dettes envers les institutions financières	195 741 959	158 992 098	243 452 166
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	14 245 846	16 428 533	18 685 076
Impôts courants - Passif	12 418 096	11 273 229	14 282 865
Impôts différés - Passif	535 633	536 812	537 377
Autres passifs	140 671 583	110 962 924	117 077 585
Comptes de régularisation	79 065 313	104 668 088	70 894 144
Provisions pour risques et charges	38 172 236	30 045 156	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-		
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068	102 041 054	108 112 786
Dettes subordonnées	14 000 000	194 000 000	208 002 425
Capital	41 600 000	41 600 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	-	
Réserves	155 567 323	178 987 219	90 573 966
Ecart d'évaluation	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896	29 986 747	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

2- جدول حسابات النتائج 2018:

INTITULE	déc-16	déc-17	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236	115 094 180	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	(-) 27 955 586	(-) 39 130 790	(-) 46 126 936
+ Commissions (produits)	2 685 271	2 107 888	2 111 057
- Commissions (charges)	(-) 81 443	(-) 42 708	(-) 56 129
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35	14	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(-) 468 723	16 994	571 993
+ Produits des autres activités	214 322	236 245	236 307
- Charges des autres activités	(-) 12 287	0	
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825	78 281 823	95 704 941
- Charges générales d'exploitation	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701	55 397 077	73 600 014
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730	31 702 679	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376	41 364 507	50 036 273
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376	41 364 507	50 036 273
-Impôts sur les résultats et assimilés	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
RESULTAT NET	31 419 896	29 986 747	35 832 184

ملحق رقم 04: الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك SGA 2016.

1- الميزانية2016:

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	68 754 739	50 025 382	18 729 357
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente		17 042 720	5 512 278	11 530 443
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	7 758 694	31 137 804	-23 379 110
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	194 654 500	154 750 493	39 904 007
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		2 196 398	1 544 657	651 741
Impôts différés - Actif		1 150 980	1 110 667	40 313
Autres actifs	2.4	369 162	396 288	-27 126
Comptes de régularisation - Actif	2.4	3 018 099	2 427 624	590 475
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.6	1 734 908	1 586 804	148 104
Immobilisations incorporelles	2.6	440 932	224 290	216 642
Ecart d'acquisition		0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		**297 136 807**	**248 731 962**	**48 404 845**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	49 742	3 774	45 968
Dettes envers la clientèle	2.8	239 064 525	194 960 964	44 103 561
Dettes représentées par un titre	2.9	2 910 148	3 356 368	-446 220
Impôts courants - Passif		3 148 936	2 932 583	216 353
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	1 384 016	1 330 819	53 197
Comptes de régularisation - Passif	2.10	7 826 871	8 352 903	-526 032
Provisions pour risques et charges		1 089 651	941 111	148 539
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	5 731 257	4 504 729	1 226 528
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.12	20 521 853	17 925 257	2 596 596
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		-186 470	7 055	-193 525
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		5 596 279	4 416 399	1 179 880
TOTAL DU PASSIF		**297 136 807**	**248 731 962**	**48 404 845**

2- جدول حسابات النتائج 2016:

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	16 124 286	13 274 039	2 850 246
Intérêts et charges assimilées	4.2	-1 121 152	-1 219 096	97 944
Commissions (produits)	4.3	3 153 534	2 792 110	361 424
Commissions (charges)	4.4	-129 440	-80 408	-49 032
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		2 586	0	2 586
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités		309 629	528 524	-218 895
Charges des autres activités		-785 750	-146 901	-638 849
Produit net bancaire		**17 553 692**	**15 148 269**	**2 405 424**
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 476 042	-5 027 295	-448 747
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-542 684	-403 875	-138 810
Résultat brut d'exploitation		**11 534 966**	**9 717 099**	**1 817 867**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 147 284	-5 241 950	94 665
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 626 566	1 844 348	-217 782
Résultat d'exploitation		**8 014 247**	**6 319 498**	**1 694 750**
Gains ou pertes nets sur autres actifs		0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**8 014 247**	**6 319 498**	**1 694 750**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-2 417 968	-1 903 099	-514 869
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**5 596 279**	**4 416 399**	**1 179 880**

ملحق رقم 05: الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك SGA2017.

1- الميزانية2017:

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2017	2016	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	77 572 100	68 754 739	8 817 361
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		299 050	0	299 050
Actifs financiers disponibles à la vente		27 346 795	17 042 720	10 304 074
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	2 252 077	7 758 694	-5 506 618
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	225 943 380	194 654 500	31 288 880
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		2 324 030	2 196 398	127 632
Impôts différés - Actif		1 685 784	1 150 980	534 804
Autres actifs	2.4	363 814	369 162	-5 347
Comptes de régularisation - Actif	2.4	12 773 202	3 018 099	9 755 104
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	17 675	15 675	2 000
Immeubles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.6	2 189 364	1 734 908	454 457
Immobilisations incorporelles	2.6	556 976	440 932	116 044
Écart d'acquisition		0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		**353 324 248**	**297 136 807**	**56 187 441**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2017	2016	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	13 055 403	49 742	13 005 662
Dettes envers la clientèle	2.8	275 543 611	239 064 525	36 479 087
Dettes représentées par un titre	2.9	2 892 981	2 910 148	-17 168
Impôts courants - Passif		3 757 847	3 148 936	608 911
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	1 481 127	1 384 016	97 111
Comptes de régularisation - Passif	2.10	9 377 759	7 826 871	1 550 888
Provisions pour risques et charges		1 400 534	1 089 651	310 884
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	10 880 688	8 571 932	2 308 756
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.12	19 919 690	17 681 178	2 238 512
Écart d'évaluation		0	0	0
Écart de réévaluation		-244 264	-186 470	-57 793
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		5 258 872	5 596 279	-337 407
TOTAL DU PASSIF		**353 324 248**	**297 136 807**	**56 187 441**

2- جدولحسابات النتائج 2017:

LIBELLÉ	NOTE	2017	2016	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	19 020 990	16 124 286	2 896 705
Intérêts et charges assimilées	4.2	-2 509 416	-1 121 152	-1 388 263
Commissions (produits)	4.3	3 385 360	3 153 534	231 826
Commissions (charges)	4.4	-91 155	-129 440	38 285
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		25 045	2 586	22 459
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		28	0	28
Produits des autres activités		477 148	309 629	167 520
Charges des autres activités		-765 000	-785 750	20 750
Produit net bancaire		**19 543 002**	**17 553 692**	**1 989 309**
Charges générales d'exploitation	4.5	-6 191 567	-5 476 042	-715 525
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-562 173	-542 684	-19 488
Résultat brut d'exploitation		**12 789 262**	**11 534 966**	**1 254 296**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-7 480 183	-5 147 284	-2 332 899
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 287 718	1 626 566	661 152
Résultat d'exploitation		**7 596 796**	**8 014 247**	**(417 451)**
Gains ou pertes nets sur autres actifs		0	0	0
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**7 596 796**	**8 014 247**	**-417 451**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-2 337 924	-2 417 968	80 044
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**5 258 872**	**5 596 279**	**-337 407**

ملحق رقم 06: الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك SGA2018.

1- الميزانية 2018:

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	86 255 182	77 572 100	8 683 081
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	897 397	299 050	598 347
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	18 851 599	27 346 795	(8 495 195)
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	984 386	2 252 077	(1 267 691)
Prêts et créances sur la clientèle	2.5	257 545 165	225 943 380	31 601 786
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	-	-	-
Impôts courants - Actif	2.7	2 809 934	2 324 030	485 904
Impôts différés - Actif	2.8	1 848 092	1 685 784	162 308
Autres actifs	2.9	662 107	363 814	298 292
Comptes de régularisation - Actif	2.10	2 948 111	12 773 202	(9 825 091)
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	17 675	17 675	-
Immeubles de placement	2.12	-	-	-
Immobilisations corporelles	2.13	2 843 281	2 189 364	653 916
Immobilisations incorporelles	2.14	727 566	556 976	170 590
Ecart d'acquisition	2.15	-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**376 390 494**	**353 324 248**	**23 066 247**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale	2.16	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	2.17	8 756 363	13 055 403	(4 299 040)
Dettes envers la clientèle	2.18	292 955 047	275 543 611	17 411 436
Dettes représentées par un titre	2.19	2 804 817	2 892 981	(88 164)
Impôts courants - Passif	2.20	4 325 641	3 757 847	567 794
Impôts différés - Passif	2.21	-	-	-
Autres passifs	2.22	1 595 595	1 481 127	114 468
Comptes de régularisation - Passif	2.23	12 397 767	9 377 759	3 020 008
Provisions pour risques et charges	2.24	1 336 769	1 400 534	(63 765)
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement	2.25	-	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26	12 407 183	10 880 688	1 526 496
Dettes subordonnées	2.27	-	-	-
Capital	2.28	10 000 000	10 000 000	-
Primes liées au capital	2.29	-	-	-
Réserves	2.30	22 286 182	19 919 690	2 366 492
Ecart d'évaluation	2.31	-	-	-
Ecart de rééavluation	2.32	(682 408)	(244 264)	(438 144)
Report à nouveau (+/-)	2.33	(0)	0	(0)
Résultat de l'exercice	2.34	8 207 538	5 258 872	2 948 666
TOTAL DU PASSIF		**376 390 494**	**353 324 248**	**23 066 247**

2- جدولحسابات النتائج 2018:

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	21 906 935	19 020 990	2 885 944
Intérêts et charges assimilées	4.2	-2 854 835	-2 509 416	-345 420
Commissions (produits)	4.3	3 516 802	3 385 360	131 442
Commissions (charges)	4.4	-212 905	-91 155	-121 750
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	30 787	25 045	5 742
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	4.6	-81	28	-109
Produits des autres activités	4.7	327 831	477 148	-149 317
Charges des autres activités	4.8	-721 119	-765 000	43 881
Produit net bancaire		**21 993 416**	**19 543 002**	**2 450 414**
Charges générales d'exploitation	4.9	-6 967 336	-6 191 567	-775 768
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-626 942	-562 173	-64 769
Résultat brut d'exploiatation		**14 399 138**	**12 789 262**	**1 609 877**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.11	-6 535 838	-7 480 183	944 346
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.12	3 479 709	2 287 718	1 191 991
Résultat d'exploitation		**11 343 009**	**7 596 796**	**3 746 213**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)	4.14	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)	4.15	0	0	0
Résultat avant impôt		**11 343 009**	**7 596 796**	**3 746 213**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-3 135 471	-2 337 924	-797 547
Résultat net de l'exercice		**8 207 538**	**5 258 872**	**2 948 666**